ولا يقع بين المدورات خلل وفرج كما يقع بين المدورات وساير المضلعات
على ما تقرر في علم الهندسة ومنها انه يكون شهادا يُسن نافذ الحكم على ما
سواه وهم يجد موشد وحوانه ومنها انها اذا انفرت عن وكرها ذهبت مع
الجمعية الى موضع اخر واذا اراد واعودها الى وكرها ضربوا الطبول والالات
والالات الموسيقي فبواسطة تلك الالحان يعود الى وكرها واشار الله
الاعاجيب بصدرها كثيرا كما يشاهدها الواقفون لها الحافظون اياها
قال المصنف بجميع المعلومات اي بجميع ما من شانه المعلومية او بجميع
المفهومات قوله اما علمه بغيره اي بجميع ما هو غيره من الكليات والجزئيات
فلما سبق من دلالة الافعال المتقنة السماوية والارضية التي يرشد اليها
علم الهيئة والنفسانية التي يرشد اليها علم التشريح فان هذه الافعال مع
ما فيها من دقائق الحكمة ومنافع الخلقة تدل دلالة ظاهرة على كمال علم
صانعها وبلوغه الى غاية لا يمكن ان لا يحيط بذرات المصنوعات والى
والى هذا اشار الشارح سابقا بقوله وعلمه الكامل في ما قرر ناظره انه
يتوجه ما قيل لان الافعال المتقنة لا تدل الا على علمه تعالى بهذه الافعال
ولا تدل على علمه بجميع احوال افعاله ولا على افعال غيره ان قيل به قوله
فانه يعلم انه هو الذي يعلمه يعني ان العلم بالشيء يستلزم كون العالم بذلك
الشيء عالما بانه هو الذي يعلم ذلك الشيء والعلم بانه هو الذي يعلم ذلك
فمعنى ان العلم بالعلم [illegible]
الشيء علمه بذاته وبكونه عالما بذلك الشيء على ما يشهد به الفطرة السليمة
قوله وهذا مما وافق به الفلاسفة اي كون العلم بالشيء مستلزما لكون
العالم به عالما بانه هو الذي يعلم ذلك الشيء مما وافق فيه الحكماء المتكلمين
المتكلمين وصرح به الشيخان ايضا ويشهد به الفطرة السليمة قوله

وهما ابو علي وابو نصر

وهذا

يعني ان عدم انضمام المدورات والمسبعات
والمثمنات الى ما ضلع فظاهر لكونها [illegible] اصلا
المسدسات فانها لا يقع بينها فرج [illegible] انه لا فرج فيها
عدم انضمام المثلث والمربع [illegible]
فلانها اضيق [illegible] واما عدم انضمام المسدس
فلوجهين [illegible] ايضا فافهم
والوقوع الفرج فيها ايضا [illegible] المخمس

وهذا هو النهج الملايم لهذا المقام اي الطريق الذي سلكناه في اثبات
علمه تعالى بذاته وبجميع ما يغايره هو الطريق الملايم لمقام اثبات
علم الواجب تعالى بجميع المعلومات وذلك لاختصاره وسلامته
عما يتوجه على ساير الطرق التي سلكوها فيه قوله واشتهر عندهم
عنهم انه تعالى لا يعلم الجزئيات المادية بالوجه الجزئي بل انما يعلمها
بوجه كلي منحصر في الخارج فيها قال الشيخ في الاشارات فالواجب الوجود
يجب ان لا يكون علمه تعالى زمانيا حتى يدخل فيه الان والماضي والمستقبل
فيعرض لصفة ذاته ان تتغير بل يجب ان يكون علمه تعالى بالجزئيات
على الوجه المقدس العالي عن الزمان والدهر انتهى وحمل العلامة
الطوسي الوجه المقدس في كلامه على الوجه الكلي فاعترض عليه بقوله
واعلم ان هذه السياقة شبيهة بسياقة الفقهاء الى قوله كالحواس وما يجري
مجريها واجاب صاحب المحاكمات عن هذا الاعتراض بان هذا السؤال وارد
اي المحقق الطوسي في شرح الاشارات
على فهمه لا على ما حققناه فان العلم بالجزئي المتغير انما يكون متغيرا لو
كان علما زمانيا واما على الوجه المقدس من الزمان فلا كما صرح الشيخ ههنا
واما ان ادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا يمكن الا بالالات
الجسمانية فمم بل انما هو بالقياس الينا لا بالنسبة الى الواجب عز اسمه انتهى
وقال سابقا والحاصل ان الموجودات من الازل الى الابد معلومة لله تعالى
كل في وقته ليس في علمه تعالى كان وكاين ويكون بل هي حاضرة في اوقاتها
فاتها عنده ازلا وابدا واما كان وكاين ويكون فهي بالنسبة الى علوم
الممكنات هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام ويحترز عما شرع فيه الاوهام
انتهى قوله بناء على ما اشتهر بين المتاخرين الى قوله من حل في قوام الشخص

والغرض من هذا النقل توجيه كلام الفلاسفة واثبات
[illegible] انه لا يتوجه عليه ما ذكره الشيخ
علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من غير [illegible]

Copyright © King Saud University